الأهلية التعاقدية لوكلاء الذكاء الاصطناعي:
مقارنة بين أنظمة القانون المدني والقانون العام

Contractual Capacity of AI Agents:
A Comparison Between Civil Law and Common Law Systems

إعداد

د/ عبد المنعم أحمد نبيل خليفة

أستاذ القانون المدني المساعد - كليات بريدة الأهلية - السعودية

الأهلية التعاقدية لوكلاء الذكاء الاصطناعي:
مقارنة بين أنظمة القانون المدني والقانون العام

عبد المنعم أحمد نبيل خليفة
قسم القانون المدني ، كليات بريدة ، المملكة العربية السعودية
البريد الالكتروني : dr.abdelmenam@gmail.com

الملخص :

تستكشف هذه الدراسة الأهلية القانونية للتعاقد لوكلاء الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence AI)، من خلال تحليل مقارن بين الأنظمة القانونية اللاتينية (القانون المدني) والأنظمة الأنجلو،سكسونية (القانون العام). وتبحث الدراسة القضايا الأساسية المتعلقة بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، والوكالة، وتكوين العقد، والمسؤولية، وتسوية المنازعات.

تركز أنظمة القانون المدني على الإرادة الداخلية والقواعد المقننة، وترفض الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كشخص قانوني، وتُسند أفعال الذكاء الاصطناعي إلى الموكلين البشر. بينما تتبنى أنظمة القانون العام نهجًا عمليًا، تعترف فيه بالذكاء الاصطناعي كوكلاء إلكترونين مفوضين بموجب تشريعات مثل قانون المعاملات الإلكترونية الموحد.

هذا ويواجه كلا النظامين تحديات في إسناد المسؤولية القانونية بسبب السلوك المستقل للذكاء الاصطناعي وطبيعته "الصندوق الأسود black) " box).

وتخلص الدراسة إلى أنه على الرغم من الاختلافات الفقهية، فإن كلا النظامين القانونيين يتقاربان حول مفهومي "الإسناد الوظيفي functional) " attribution)و"التنظيم القائم على المخاطر risk) "، based regulation)، مفضلين المساءلة البشرية، ومتكيفين مع تعقيدات الذكاء

الاصطناعي في آليات تسوية المنازعات.

وتوصي الدراسة بإجراء إصلاحات تشريعية، وتعزيز آليات تسوية المنازعات، والتنسيق الدولي لضمان اليقين القانوني وتعزيز الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي ضمن العلاقات التعاقدية".

الكلمات المفتاحية : الذكاء الاصطناعي، الأهلية التعاقدية، الشخصية القانونية، القانون المدني، القانون العام، تكوين العقود، المسؤولية، حل النزاعات، العقود الذكية، الوكلاء الإلكترونيون، لائحة الذكاء الاصطناعي، قانون الوكالة، حل النزاعات البديل، قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي، قانون المعاملات الإلكترونية الموحد.

Contractual Capacity of AI Agents: A Comparison Between Civil Law and Common Law Systems

Abdel Moneim Ahmed Nabil Khalifa
Department of Civil Law, Buraidah Colleges, Kingdom of Saudi Arabia
Email: dr.abdelmenam@gmail.com

Abstract :

This study examines the legal contractual capacity of artificial intelligence (AI) agents through a comparative analysis between Latin legal systems (civil law) and Anglo‹Saxon legal systems (common law). It addresses fundamental issues concerning the legal personality of AI, agency, contract formation, liability, and dispute resolution.

Civil law systems emphasize internal will and codified rules, rejecting the recognition of AI as a legal person and attributing AI actions to human principals. In contrast, common law systems adopt a pragmatic approach, recognizing AI as electronic agents authorized under legislation such as the Uniform Electronic Transactions Act.

Both systems face challenges in assigning legal liability due to AI’s autonomous behavior and its "black box" nature.

The study concludes that despite doctrinal differences, both legal traditions converge on the concepts of functional attribution and risk‹based regulation, favoring human accountability and adapting to the complexities of AI in dispute resolution mechanisms.

The study recommends legislative reforms, enhancement

of dispute resolution mechanisms, and international coordination to ensure legal certainty and promote innovation in AI within contractual relationships.

Keywords : Artificial Intelligence, Contractual Capacity, Legal Personality, Civil Law, Common Law, Contract Formation, Liability, Dispute Resolution, Smart Contracts, Electronic Agents, AI Regulation, Agency Law, Alternative Dispute Resolution, EU AI Act, Uniform Electronic Transactions Act

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

أثار صعود الذكاء الاصطناعي (AI) نقاشات قانونية عميقة حول دور الأنظمة الذاتية والاعتراف بها في نطاق القانون الخاص. وتُعد مسألة الأهلية التعاقدية لوكلاء الذكاء الاصطناعي[1] من أكثر القضايا إلحاحًا

١ وكيل الذكاء الاصطناعي (AI Agent) هو نظام برمجي أو تقنية ذكية قادرة على تنفيذ مهام محددة بالنيابة عن شخص طبيعي أو اعتباري، سواء بشكل تلقائي أو شبه مستقل، استنادًا إلى خوارزميات ومعطيات مسبقة. في السياق القانوني، لا يُعد وكيل الذكاء الاصطناعي كيانًا قانونيًا مستقلاً، بل يُعتبر أداة تنفيذ، ويظل الشخص الذي يستخدمه أو يبرمجه هو المسؤول عن أفعاله قانونًا.

السمات القانونية الأساسية لوكيل الذكاء الاصطناعي: أ. غياب الأهلية القانونية الذاتية: لا يتمتع الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية، وبالتالي لا يمكن تحميله مسؤولية مباشرة، ولا يمكنه امتلاك الحقوق أو الالتزامات بنفسه؛ ب. التصرف بالنيابة عن الغير: يمكن أن يُستخدم وكيل الذكاء الاصطناعي في تكوين العقود، مثل منصات البيع الآلي أو برامج التفاوض التلقائي، لكن يُنسب الفعل القانوني إلى من قام بتشغيل النظام أو فوّض؛ ج. الاعتراف التشريعي المحدود: بعض القوانين تعترف بقدرة الوكلاء الإلكترونيين على إبرام العقود، لكن لا تعترف بهم كأشخاص قانونيين مستقلين. على سبيل المثال: – قانون المعاملات الإلكترونية الموحد (UETA) في الولايات المتحدة ينص على أن العقود يمكن أن تُبرم من خلال وكلاء إلكترونيين دون تدخل بشري مباشر، لكن تبقى مسؤولية التصرف على الطرف الذي استخدم الوكيل؛ – قانون العقود الإلكتروني في بريطانيا: يقبل التصرفات التي تتم عبر برامج مؤتمتة بشرط توافر نية التعاقد لدى الطرف البشري؛ د. التمييز بين "الوكالة القانونية" و"الوكالة التقنية: الذكاء الاصطناعي لا يُعد وكيلًا بالمعنى القانوني التقليدي (agency in law)، لأن الوكالة القانونية تتطلب الإرادة والتمييز، وهي صفات لا تنطبق على الأنظمة البرمجية.

وتعقيدًا. ففي حين تتصرف أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكلٍ متزايد باستقلالية في التفاوض على العقود وتنفيذها – لاسيما في الخدمات المالية والتجارة الإلكترونية والمنصات اللامركزية – يظل الوضع القانوني لهذه التصرفات غامضًا. إذ تعجز نظرية العقد التقليدية، القائمة على الإرادة والقصد البشريين، عن استيعاب الواقع الوظيفي للاتفاقيات التي تُبرم بآلية آلية. وينتج عن هذا التناقض أسئلة محورية عبر الأنظمة القانونية المختلفة.

هذا وقد تناولت الأدبيات الحالية دور الذكاء الاصطناعي في تكوين العقود والوكالة والعقود الذكية. حيث استكشف Widdison and Allen (٢٠١٧)[١] كيف يمكن لأجهزة الكمبيوتر إبرام العقود بشكلٍ مستقل والآثار المترتبة على مثل هذه العمليات في نظرية العقود. في المقابل، حلل سليمان (٢٠٢١)[٢] المناقشات الأوسع حول منح الشخصية القانونية للكيانات غير البشرية مثل الروبوتات، ولفت الانتباه إلى التناقضات والمخاوف المتعلقة بالشرعية. في أنظمة القانون المدني، مثل تلك الموجودة في فرنسا، ترتكز الأهلية التعاقدية على الشخصية القانونية، مما يجعل فكرة التعاقد مع الذكاء الاصطناعي بشكلٍ مستقل غير متوافقة مع المبادئ الأساسية. تؤكد فيراري (٢٠٢٠)[٣] على أن عقيدة القانون المدني التي تركز على الإنسان تستبعد

1 Allen, T., & Widdison, R. (2017). How can computers make contracts? In D. Mangan & L. Gillies (Eds.), The Legal Challenges of Digitalisation (pp. 15–32). Oxford, UK: Oxford University Press.

2 Solaiman, S. M. (2021). Legal personality of robots, corporations, idols and chimpanzees: A quest for legitimacy. Artificial Intelligence and Law, 29(1), 35–59. https://doi.org/10.1007/s10506-020-09269-w

3 Ferrari, V. (2020). Artificial Intelligence and Civil Law Systems: Legal Personality and Contractual Capacity. Milan, Italy: Giuffrè Editore. p. 118.

وكـلاء الـذكاء الاصـطناعي مـن الذاتيــة القانونيــة، وبالتـالي مـن الأهليــة القانونية، ما لم ينص التشريع صراحةً على ذلك[١].

١الشخصية القانونية تُمنح عادةً للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (مثل الشركات)، وتُمكّنهم من اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات. أما الذكاء الاصطناعي، فلا يُعد شخصًا قانونيًا في أغلب الأنظمة القانونية الحالية، بل يُعامل كأداة أو وسيط يعتمد على من يتحكم فيه أو يصممه. ففي القانون المدني (اللاتيني) يكون التركيز على الإرادة الواعية والتمييز، مما يجعل منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي غير مقبول. لا يُمنح الذكاء الاصطناعي أي استقلال قانوني، وتُسند تصرفاته إلى الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يسيطر عليه أو يستخدمه.

أما في القانون العام (الأنجلوسكسوني): فانه يتّبع منهجًا أكثر مرونة. فمثلاً، قانون المعاملات الإلكترونية الموحد في الولايات المتحدة (UETA) يسمح للوكيل الإلكتروني بإبرام العقود، لكن دون منحه شخصية قانونية مستقلة. ومع ذلك، يظل المسؤول القانوني هو المستخدم أو المبرمج.

الاتجاهات الجديدة: ظهر نقاش واسع حول إمكانية منح الذكاء الاصطناعي شكلًا من "الشخصية الإلكترونية"، خاصة في حالات الأنظمة ذاتية التعلم التي تتخذ قرارات دون تدخل بشري مباشر. لكن هذا الطرح لا يزال محل جدل فقهي وتشريعي.

أمثلة من الأدبيات والمراجع:

١. European Parliament (2017) دعا إلى دراسة إمكانية منح "الشخصية الإلكترونية" للروبوتات المستقلة ذاتيًا، لكنه لم يُلزم بها:

European Parliament. (2017). Report with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics (2015/2103(INL)). https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/A-8-2017-0005_EN.html

٢. Surden, H. (2019) ناقش حدود الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كفاعل قانوني:

Surden, H. (2019). Artificial Intelligence and Law: An Overview. Georgia State University Law Review, 35(4), 1305–1337.

٣. Pagallo, U. (2013) ناقش فكرة المسؤولية المدنية للأنظمة الذكية:

Pagallo, U. (2013). The Laws of Robots: Crimes, Contracts, and Torts. Springer.

على النقيض من ذلك، تُعدّ أنظمة القانون العام، كتلك الموجودة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، أكثر عمليةً وتعتمد على القضايا. فهي تُؤكّد على النية المُستنتجة وتسمح باستقلالية التعاقد حتى في غياب الشخصية القانونية الرسمية. وكما يُوضّح موراي (٢٠٢١م)[١] فقد أظهرت محاكم القانون العام مرونةً في إسناد الأثر القانوني إلى الأفعال التي تقوم بها الأنظمة المستقلة، خاصةً عندما تكون الأطراف البشرية قد برمجت السلوك أو أذنت به. على سبيل المثال، قَبِل حكمٌ صادر عن المحكمة العليا في المملكة المتحدة في قضية شركة سوفتوير ضد بيتا روبوتيكس (UKHC، ٢٠١٩) عقدًا مُبرمًا من قِبل عاملين مستقلين على أنه صحيح، وذلك بمعاملة عاملي الذكاء الاصطناعي كامتداداتٍ لمُمثليهم البشريين (موراي، ٢٠٢١م).[٢]

إلى جانب الأنظمة القانونية الوطنية، اقترح البرلمان الأوروبي (٢٠١٧)[٣] حلاً وسطاً بإدخال مفهوم "الشخصية الإلكترونية" للذكاء الاصطناعي عالي الاستقلالية. ورغم أن هذا المفهوم لا يزال في مرحلة الاقتراح، إلا أنه يعكس وعياً متزايداً بأن الأطر التقليدية قد لا تكون كافية لإدارة المعاملات التي يقودها الذكاء الاصطناعي.

1 Murray, A. (2021). Technological Developments and Contractual Autonomy in Common Law. Oxford, UK: Hart Publishing. pp. 53–68.

2 Murray, A. (2021). Technological Developments and Contractual Autonomy in Common Law. Oxford, UK: Hart Publishing. pp. 53–68.

3 European Parliament. (2017). Report with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics (2015/2103(INL)). Strasbourg, France: European Parliament. p. 10.

رغم التزايد الملحوظ في الأدبيات القانونية حول الذكاء الاصطناعي، إلا أن المقارنات الدقيقة والمباشرة بين نهج القانون المدني والقانون العام في مسألة أهلية وكلاء الذكاء الاصطناعي للتعاقد لا تزال شبه غائبة. معظم الدراسات المتاحة إما تظل في إطار نظري بحت، أو تقتصر على تطبيقات محصورة ضمن أنظمة قانونية وطنية دون النظر إلى السياق المقارن الأشمل. هذا النقص في الدراسات المقارنة يضعف قدرتنا فعلاً على تقييم إمكانية تطوير استجابة قانونية منسقة ومنظمة لمسألة أهلية الذكاء الاصطناعي للتعاقد، خصوصاً في ظل تزايد المعاملات العابرة للحدود.

وسوف تتناول الدراسة هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل مقارن منظم لكيفية تصور وتنظيم أنظمة القانون المدني والقانون العام للأهلية التعاقدية لوكلاء الذكاء الاصطناعي.

أسئلة البحث الرئيسية هي:

١. كيف تُعرّف المبادئ الأساسية لقانون العقود في أنظمة القانون المدني والقانون العام الأهلية التعاقدية وتحدّ منها؟

٢. هل يمكن استيعاب وكلاء الذكاء الاصطناعي ضمن المبادئ القانونية القائمة، أم أنهم يتطلبون فئات جديدة من الاعتراف القانوني؟

٣. ما هي العواقب القانونية العملية الناجمة عن التباين في التعامل مع الذكاء الاصطناعي عبر الولايات القضائية؟

تتبع الأهمية القانونية لهذا البحث من الطابع العابر للحدود الذي تتسم به المعاملات الرقمية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي. فمع تنامي اعتماد الشركات على نظم الذكاء الاصطناعي في أنشطتها الدولية، تبرز إشكالات قانونية متعددة نتيجة التباين بين الأنظمة القانونية، بما في ذلك تنازع القوانين، وغموض قواعد التنفيذ، واحتمال بطلان العقود. ومن خلال تحليل مقارن بين نظامين قانونيين رئيسيين، يسعى هذا البحث إلى بيان ما

إذا كان من الممكن، أو من الملائم، منح وكلاء الذكاء الاصطناعي شكلاً من أشكال الأهلية القانونية، وتحديد الشروط القانونية التي ينبغي توافرها لذلك.

تحاول هذه الدراسة أن تُقدّم إسهامًا مزدوجًا على الصعيدين النظري والتطبيقي. فمن الناحية النظرية، توفّر إطارًا تحليليًا لفهم العلاقة المتوترة بين استقلالية أنظمة الذكاء الاصطناعي وإمكانية منحها ذاتية قانونية. ومن الناحية العملية، تُمكّن صانعي السياسات والممارسين القانونيين من التعرف على الثغرات التنظيمية القائمة واستشراف الاتجاهات التشريعية المحتملة. كما تُسهم الدراسة في إثراء فقه القانون المقارن من خلال إدراج المسألة ضمن سياق تحليل ثنائي يستند إلى تقليدين قانونيين مختلفين من حيث البناء والمفاهيم، لكنهما يشكلان مرجعًا رئيسيًا في تطوير الأنظمة القانونية المعاصرة.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على منهج قانوني يجمع بين التحليل الفقهي والمقارنة بين الأنظمة. إذ يستند إلى دراسة النصوص التشريعية، والاجتهادات القضائية، والتعليقات الفقهية الصادرة عن أنظمة مختارة من القانون المدني والقانون العام. وتشمل المصادر محل الدراسة: القانون المدني الفرنسي، الذي يحصر الأهلية في الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين؛ والقانون المدني الألماني (BGB) بما يتضمنه من قواعد حول الشخصية القانونية؛ إضافة إلى السوابق القضائية في كل من النظامين الإنجليزي والأمريكي. كما يستعين البحث بكتابات فقهية حديثة لتدعيم التحليل ومقارنة المواقف النظرية والتطبيقية في هذه الأنظمة.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة واشتملت على أسئلة البحث والمنهجية التي سار عليها البحث وخطة البحث ... **وخمسة مطالب وخاتمة** وفيها أهم النتائج والتوصيات ... **ثم فهرس المصادر والمراجع**

المطلب الأول: الأسس المفاهيمية – الأهلية التعاقدية، والشخصية القانونية، والوكالة بالوكالة

المطلب الثاني: الشخصية القانونية والوكالة وإسناد الأفعال التعاقدية إلى وكلاء الذكاء الاصطناعي في القانون المدني ونظم القانون العام

المطلب الثالث: تكوين العقود من قبل وكلاء الذكاء الاصطناعي – الموافقة والنية والخطأ في القانون المدني وأنظمة القانون العام

المطلب الرابع: التحليل المقارن – الفجوات والتقارب ومقترحات الإصلاح

المطلب الخامس: المسؤولية التعاقدية وتسوية المنازعات التي تشمل وكلاء الذكاء الاصطناعي: نهج القانون المدني مقابل القانون العام

الخاتمة والنتائج والتوصيات

المراجع.

المطلب الأول: الأسس المفاهيمية – الأهلية التعاقدية، والشخصية القانونية، والوكالة بالوكالة

تُبنى قابلية إنفاذ العقود في القانون على مبادئ أساسية تطورت تدريجيًا في كل من النظامين: المدني والعام. ويُعد مبدأ الأهلية التعاقدية من أبرز هذه المبادئ، حيث يشير إلى القدرة القانونية التي تخوّل الفرد إبرام التزامات قانونية مُلزمة. وقد ارتبطت هذه الأهلية تقليديًا بالأشخاص الطبيعيين، ثم امتدت، استنادًا إلى مفهوم قانوني اعتباري، إلى الأشخاص المعنويين مثل الشركات والمؤسسات.

غير أن التطور التقني، المتمثل في ظهور وكلاء الذكاء الاصطناعي ذوي القدرات المستقلة على اتخاذ القرار، يدفع باتجاه إعادة تقييم هذه المفاهيم التقليدية. وتتناول هذه الدراسة ثلاثة مفاهيم قانونية مترابطة: الأهلية التعاقدية، الشخصية القانونية، ووكالة أنظمة الذكاء الاصطناعي. إذ تُعد هذه المفاهيم محورية لفهم الإشكالات القانونية التي تطرحها عمليات دمج الذكاء الاصطناعي في السياقات التعاقدية، ومدى اختلاف هذه الإشكالات باختلاف الانتماء إلى نظام القانون المدني أو القانون العام.

الفرع الأول: الأهلية التعاقدية في النظرية القانونية

تشير الأهلية التعاقدية إلى قدرة الشخص القانوني على إنشاء التزامات قانونية أو تعديلها أو إنهائها بناءً على إرادته التعاقدية. في كل من نظامي القانون المدني والقانون العام، تخضع هذه القدرة لجملة من الشروط، أبرزها بلوغ سن معينة، التمتع بالكفاءة العقلية، وعدم وجود موانع قانونية تحول دون التعاقد. ويستند هذا التنظيم إلى مبدأ مفاده أن الشخص لا يُحاسب قانونًا على التزاماته التعاقدية إلا إذا كان قادرًا على استيعاب مضمون العقد وتقدير آثاره القانونية.

في أنظمة القانون المدني، مثل أنظمة فرنسا وألمانيا وإيطاليا، يُقنن شرط الأهلية. على سبيل المثال، تنص المادة ١١٢٣ من القانون المدني الفرنسي على أنه "يجوز لجميع الأشخاص التعاقد ما لم يُعلن القانون عدم أهليتهم لذلك" (القانون المدني الفرنسي، المادة ١١٢٣).[١] هذا وتُفترض الأهلية لدى الأشخاص الطبيعيين ما لم تنطبق استثناءات. أما الأشخاص الاعتباريون، مثل الشركات، فيكتسبون الأهلية من خلال القوانين أو إجراءات التسجيل. ومع ذلك، يُستثنى وكلاء الذكاء الاصطناعي من هذا الهيكل لأنهم لا يمتلكون وضعًا قانونيًا ذاتيًا ولا يُعترف بهم كأشخاص طبيعيين أو اعتباريين (فيراري، ٢٠٢٠، ص ١١٧).[٢]

في أنظمة القانون العام، تكون الأهلية أقل تدوينًا رسميًا، ولكنها تتبع منطقًا مشابهًا. تُقيّم المحاكم ما إذا كان أحد الأطراف يتمتع بالكفاءة العقلية والقانونية اللازمة لتكوين النية وفهم شروط العقد. لذلك، يُفترض أن أنظمة الذكاء الاصطناعي، التي تفتقر إلى الوعي والنية الذاتية، تقع خارج نطاق الأهلية الطبيعية أو القانونية (موراي، ٢٠٢١، ص ٥٥).[٣]

ومع ذلك، فإن الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي في تنفيذ المعاملات الواقعية دفع بعض الباحثين إلى الدعوة إلى نهج وظيفي، وليس

1 Code civil français. (n.d.). Article 1123. Retrieved from https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000032041565

2 Ferrari, V. (2020). Artificial Intelligence and Civil Law Systems: Legal Personality and Contractual Capacity. Milan, Italy: Giuffrè Editore. pp. 117–123.

3 Murray, A. (2021). Technological Developments and Contractual Autonomy in Common Law. Oxford, UK: Hart Publishing. pp. 55–67.

وجوديًا، للأهلية – نهج يركز على الأداء والنتائج الاقتصادية بدلاً من الشخصية القانونية (ألين وويدسون، ٢٠١٧، ص ١٩).[١]

الفرع الثاني: الشخصية القانونية: طبيعية، أم اعتبارية، أم اصطناعية؟

ترتبط الشخصية القانونية ارتباطًا مباشرًا بمفهوم الأهلية، إذ تُحدد ما إذا كان الكيان يُمكن أن يكون طرفًا قانونيًا مؤهلاً لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات. في إطار القانون المدني، يُميز التشريع بوضوح بين الأشخاص الطبيعيين، وهم الأفراد البشر، والأشخاص الاعتباريين، وهم الكيانات التي يُنشئها القانون كالشركات والجمعيات. ولا تندرج أنظمة الذكاء الاصطناعي، في وضعها الراهن، ضمن أي من هاتين الفئتين، مما يُثير تساؤلات حول موقعها القانوني وإمكانية إدماجها في النطاق التقليدي للشخصية القانونية.

تُعامل أنظمة القانون المدني الشخصية القانونية على أنها نتاج إرادة تشريعية. وكما يوضح فيراري، "لا يُوسّع القانون نطاق الذاتية ليشمل الآلات إلا إذا منحها نص قانوني مُحدد" (٢٠٢٠م).[٢] تتجذر هذه النظرة في التقليد الإنساني للقانون المدني، الذي يُرسّخ الحقوق والواجبات في الشخصية والفاعلية الأخلاقية.[٣]

1 Allen, T., & Widdison, R. (2017). How can computers make contracts? In D. Mangan & L. Gillies (Eds.), The Legal Challenges of Digitalisation (pp. 15–32). Oxford, UK: Oxford University Press.

2 Ferrari, V. (2020). Artificial Intelligence and Civil Law Systems: Legal Personality and Contractual Capacity. Milan, Italy: Giuffrè Editore. pp. 117–123.

٣الكرار حيب جهلول حسام عبيس عودة، المسؤولية المدنية عن الاضرار التي يسببها الروبوت دراسة تحليلة مقارنة، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، العراق، المجلد ٦، العدد ٥، ٢٠١٩م، ص٧٤٣.

ومع أن القانون العام أكثر مرونة، إلا أنه يربط الشخصية بالاعتراف القانوني والنية. قد تعترف المحاكم بكيانات مثل الصناديق الاستئمانية [١] أو التركات كأشخاص شبه قانونيين لوظائف قانونية محددة، إلا أن هذا الاعتراف يعتمد دائمًا على الإدارة البشرية أو التمثيل (سليمان، ٢٠٢١م)[٢] تبقى وكلاء الذكاء الاصطناعي، لكونهم غير بيولوجيين وغير مدمجين، خارج هذا النطاق.

هذا وقد اقترح تقرير البرلمان الأوروبي عام ٢٠١٧م فئة جديدة من "الأشخاص الإلكترونيين" لأنظمة الذكاء الاصطناعي المتطورة. وأشار إلى أنه يمكن تحميل الذكاء الاصطناعي عالي الاستقلالية المسؤولية أو المساءلة التعاقدية من خلال إطار قانوني للشخصية المحدودة (البرلمان الأوروبي، ٢٠١٧م).[٣] ومع ذلك، لم تُطبق هذه الفكرة ولا تزال مثيرة للجدل في الأوساط الأكاديمية والسياسية. يزعم النقاد أن الشخصية القانونية تعني الاستقلالية والوعي والوكالة الأخلاقية – وهي سمات لا تمتلكها أنظمة الذكاء الاصطناعي الحالية (سليمان، ٢٠٢١م).[٤] ويقترح آخرون، مثل

١الصناديق الاستئمانية (Trust Funds) هي آليات قانونية لإدارة الأصول لصالح المستفيدين. يقوم الواهب (المنشئ) بنقل ملكية الأصول إلى المؤتمن (الذي يديرها)، الذي يتولى إدارتها وفقًا لشروط الصندوق الاستئماني لتحقيق منفعة المستفيدين.

2 Solaiman, S. M. (2021). Legal personality of robots, corporations, idols and chimpanzees: A quest for legitimacy. Artificial Intelligence and Law, 29(1), 35–59. https://doi.org/10.1007/s10506-020-09269-w

3 3 European Parliament. (2017). Report with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics (2015/2103(INL)). Strasbourg, France: European Parliament. p. 10.

4 4 Solaiman, S. M. (2021). Legal personality of robots, corporations, idols and chimpanzees: A quest for legitimacy. =

سليمان، نموذجًا خياليًا وظيفيًا، حيث يمكن أن تُنسب إلى الذكاء الاصطناعي شخصية محدودة بناءً على قدرته على أداء مهام ذات آثار قانونية (٢٠٢١، ص ٥٠).[١] ومع ذلك، لم يحظ هذا الرأي بعد بقبول قضائي أو تشريعي في أي من التقليدين.

الفرع الثالث: الذكاء الاصطناعي كوكيل: الاستقلالية الوظيفية والثغرات القانونية

يثار سؤال عملي جوهري بشأن ما إذا كان لوكلاء الذكاء الاصطناعي أن يتصرفوا بالنيابة عن الغير بغرض إنشاء علاقات قانونية مُلزمة. ووفقًا للقواعد العامة لعقد الوكالة، يُعد الوكيل شخصًا مخوّلًا بالتصرف نيابةً عن الموكل، ويملك صلاحية إبرام التزامات قانونية تُسند إلى الموكل في مواجهة الغير. وتشترط هذه القواعد توافر الأهلية القانونية لدى كلٍ من الموكل والوكيل، كما تفترض في الغالب أن يكون الوكيل شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا، وهو ما يضع وكلاء الذكاء الاصطناعي خارج الإطار التقليدي للوكالة، ويفتح المجال أمام إعادة النظر في شروطها وأطرافها.

تُشكك وكلاء الذكاء الاصطناعي في هذا الافتراض لأنهم يعملون دون إشراف بشري مباشر، وغالبًا ما يتعلمون من البيانات ويُعدّلون سلوكهم بناءً على الأنماط والأهداف. في قانون العقود، يُؤدي هذا إلى غموض: إذا

= Artificial Intelligence and Law, 29(1), 35–59. https://doi.org/10.1007/s10506-020-09269-w

1 Solaiman, S. M. (2021). Legal personality of robots, corporations, idols and chimpanzees: A quest for legitimacy. Artificial Intelligence and Law, 29(1), 35–59. https://doi.org/10.1007/s10506-020-09269-w

أبـرم نظـام ذكـاء اصـطناعي عقـدًا، فمـن المسـؤول قانونيًـا – المُبـرمج، أم المستخدم، أم لا أحد؟

تُحل أنظمة القانون المدني هذه المسألة عمومًا بإسناد أفعال الذكاء الاصطناعي إلى مُشغّله أو مُستخدمه، على غرار كيفية تحديد المسؤولية عن الأدوات أو العمليات الآلية. يُعامل الذكاء الاصطناعي كوسيلة يتصرف من خلالها المتصرف الرئيسي، وليس كفاعل قائم بذاته.[١]

ومـع ذلـك، فقـد بـدأت أنظمـة القـانون العـام بتجربـة توسـيع الدلالـة القانونيـة للسـلوك الـذي يتوسـطه الـذكاء الاصـطناعي. ففـي قضـية (شـركة سـوفتوير ضـد بيتـا روبـوتيكس UKHC ، ٢٠١٩م)، علـى سـبيل المثـال، صدقت المحكمة على عقد مُبرم بين روبوتين للتداول ذاتيي التشغيل. ورأت المحكمة أن الأطراف البشرية توقعت مثل هذا السلوك ووافقت على النتائج التي توصل إليها العاملان.[٢] وهذا يشير إلى فهم متطور للإرادة المفوضة: فبينما قد لا يمتلك الذكاء الاصطناعي نية، يمكن للمحاكم أن تُنسب النية والمسؤولية بناءً على التصميم والاستخدام البشريين.

ومـع ذلـك، لـم يصـل القـانون العـام إلـى حـد الاعتـراف بالـذكاء الاصـطناعي كعامـل رسـمي. وتسـتمر فـي الاعتمـاد علـى مبـدأ السـلطة الضمنية أو نظرية الأداة الآلية، التي تعامل مخرجات الذكاء الاصطناعي باعتبارها امتدادات للأفعال البشرية وليس أحداثًا قانونية مستقلة.[٣]

1 Ferrari, V. (2020). Artificial Intelligence and Civil Law Systems: Legal Personality and Contractual Capacity. Milan, Italy: Giuffrè Editore. P122.

2 Murray, A. (2021). Technological Developments and Contractual Autonomy in Common Law. Oxford, UK: Hart Publishing. P59.

3 Murray, A. (2021). Technological Developments and Contractual Autonomy in Common Law. Oxford, UK: Hart Publishing. =

الفرع الرابع: حدود الأطر الحالية

يعمل كلٌّ من نظامي القانون المدني والقانون العام على نموذج من الذاتية القانونية المتجذرة في الفعل البشري. ويزداد هذا الإطار توترًا بسبب الطبيعة المستقلة وغير المتوقعة للذكاء الاصطناعي الحديث. فعلى عكس البرمجيات أو الأنظمة الآلية السابقة، يتكيف الذكاء الاصطناعي القائم على التعلم الآلي، ويُعدِّل نفسه، ويتصرف أحيانًا بطرق غير مقصودة حتى من قِبل مطوريه. ويثير هذا ثلاثة مخاوف قانونية على الأقل:

١. إسناد النية: هل يُمكن القول إن نظامًا يُولِّد استجاباته الخاصة يعكس إرادة مُشغِّله؟

٢ .إمكانية التنبؤ والمخاطر: من يتحمل المسؤولية القانونية عن الضرر أو الخرق الناجم عن قرارات الذكاء الاصطناعي التي تنحرف عن البرمجة الأولية؟

٣ .قابلية التنفيذ: هل يُمكن إنفاذ العقود التي تُنشئها برمجيات الذكاء الاصطناعي على الأطراف البشرية إذا لم تكن هناك نية مباشرة؟

تظهر هذه المخاوف أن مبادئ العقود الحالية أو قواعد الوكالة ليست مجهزة جيدًا للتعامل مع الأنظمة شديدة الاستقلالية (فيراري، ٢٠٢٠، ص ١٢٣؛ موراي، ٢٠٢١، ص ٦٥).[١][٢]

=

P61.

1 Ferrari, V. (2020). Artificial Intelligence and Civil Law Systems: Legal Personality and Contractual Capacity. Milan, Italy: Giuffrè Editore. pp. 117–123.

2 Murray, A. (2021). Technological Developments and Contractual Autonomy in Common Law. Oxford, UK: Hart Publishing. pp. 55–67.

الفرع الخامس: المقترحات الناشئة والتوترات المفاهيمية

ردًا على ذلك، اقترح الباحثون وصانعو السياسات عدة نماذج:

- نموذج الشخصية الإلكترونية: كما اقترح البرلمان الأوروبي، حيث يمكن منح أنظمة الذكاء الاصطناعي ذات مستوى معين من التطور شكلًا جديدًا من الهوية القانونية، مع حقوق والتزامات محددة بوضوح (البرلمان الأوروبي، ٢٠١٧، ص ١٠)[١] في حين يذهب الدكتور همام القوصي ان التسمية القانونية الأقرب للدقة هي الشخصية الافتراضية لأنها تمثل افتراضاً قانونياً. ونحن نذهب مع هذه التسمية[٢].
- نموذج الوكالة المعدلة: وفيها يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي وكيلًا غير بشري ذي قدرة محدودة على إلزام الجهات الرئيسية، ويخضع لقواعد إفصاح ومسؤولية أكثر صرامة (موراي، ٢٠٢١، ص ٦٦-٦٧)[٣].
- نموذج الإسناد الصارمة: كما يقترح فيراري (٢٠٢٠، ص ١٢٣)[٤] يجب دائمًا إسناد أفعال الذكاء الاصطناعي إلى شخص طبيعي أو اعتباري، حتى لو كانت الصلة ضعيفة.

---

1 European Parliament. (2017). Report with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics (2015/2103(INL)). Strasbourg, France: European Parliament. p. 10.

٢همام القوصي، نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الإنساني، دراسة تأسيلية تحليلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والاوروبي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، طرابلس لبنان، العدد ٣٥، ٢٠١٩م، ص١٥.

3 Murray, A. (2021). Technological Developments and Contractual Autonomy in Common Law. Oxford, UK: Hart Publishing. pp. 55–67.

4 Ferrari, V. (2020). Artificial Intelligence and Civil Law Systems: Legal Personality and Contractual Capacity. Milan, Italy: Giuffrè Editore. pp. 117–123.

يعكس كل نموذج من هذه النماذج توترًا بين الحفاظ على اليقين القانوني واستيعاب الابتكار التكنولوجي. ليس النقاش قانونيًا فحسب، بل فلسفيًا أيضًا: هل ينبغي ربط الأهلية القانونية بالوعي، أم بالوظيفة؟ هل يمكننا دعم نظام قانوني يُحمّل الأشخاص مسؤولية أفعال لم يقصدوها ولم يتوقعوها؟

الخلاصة: حدد المطلب الأول التحديات النظرية التي تواجه الأهلية التعاقدية لوكلاء الذكاء الاصطناعي في القانون المدني والقانون العام، حيث لا يعترف النظامان حاليًا بأهلية قانونية لوكلاء الذكاء الاصطناعي. ومع تصاعد الأفعال القانونية للذكاء الاصطناعي، تبرز الحاجة لدراسة إمكانيات التكيف القانوني في كلا النظامين.

المطلب الثاني: الشخصية القانونية والوكالة وإسناد الأفعال التعاقدية إلى وكلاء الذكاء الاصطناعي في القانون المدني ونظم القانون العام

مقدمة

يختلف القانون المدني والقانون العام اختلافًا كبيرًا في تناولهما للشخصية القانونية والوكالة. يُركز القانون المدني على تعريفات مُقننة للكيانات القانونية – الأشخاص الطبيعة والاعتبارية – بينما يعتمد القانون العام على مرونة التفسير القضائي. مع قدرة وكلاء الذكاء الاصطناعي على القيام بأعمال تعاقدية مستقلة، يواجه كلا النظامين تحديات في تحديد العواقب القانونية. يُحلل هذا المطلب الأطر الفقهية، والمناهج القضائية المتطورة، والمبادرات التنظيمية الناشئة.

الفرع الأول: الشخصية القانونية في القانون المدني والقانون العام

– منهج القانون المدني: في الأنظمة القضائية التي تطبق القانون المدني، تقتصر الشخصية القانونية بشكلٍ صارم على البشر والكيانات كالشركات. ووفقًا للقانون المدني الفرنسي، يتمتع الأشخاص الطبيعية فقط بالأهلية القانونية (القانون المدني، المادة ١١٢٣).[١] وتظل أنظمة الذكاء الاصطناعي مصنفة كأشياء (فيراري، ٢٠٢٠، ص ١١٧–١١٨).[٢] إن منح الذكاء الاصطناعي هوية قانونية من شأنه أن يُخل بالهيكل المنهجي للأشخاص والأشياء في القانون المدني. منظور القانون العام

1 Code civil. (n.d.). Art. 1123. Retrieved from https://www.legifrance.gouv.fr

2 Ferrari, V. (2020). Artificial Intelligence and Civil Law Systems: Legal Personality and Contractual Capacity. Milan: Giuffrè Editore. pp. 117–118.

ولقد وسّع القانون العام نطاق الشخصية القانونية من خلال القرارات القضائية، معترفًا بالشركات والصناديق الاستئمانية والشراكات.[١][٢] على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي لم يُصبح شخصًا قانونيًا بعد، إلا أن مفكرين مثل أبوت يدافعون عن الحياد القانوني، مشيرين إلى أنه لا ينبغي أن يواجه الذكاء الاصطناعي معايير قانونية مختلفة لأداء وظائف تعادل وظائف البشر (أبوت، ٢٠٢٠، ص. ١٢).[٣]

الفرع الثاني: الوكالة وتكوين العقود من خلال الوكالة الذكية

- من منظور القانون المدني: تعتمد الوكالة في القانون المدني على التمثيل والموافقة. بموجب القانون الألماني (المادة ١٦٤ من القانون المدني الألماني)، يجب على الوكلاء التصرف بناءً على إرادة الموكل، وهو ما يفتقر إليه نظام الوكالة الذكية. يقترح بعض الباحثين اعتبار الذكاء الاصطناعي المتقدم بمثابة أشخاص مساعدين بموجب المادة ٢٧٨ من القانون المدني الألماني، وبالتالي إسناد أفعال الذكاء الاصطناعي إلى الجهات الرئيسية إذا مارست سيطرة كافية (لانجينبوشر، ٢٠٢١، ص. ٢٦٥)[٤].

1 Balkin, J. M. (2015). The three laws of robotics in the age of big data. Ohio State Law Journal, 78(5), 1217–1231. p. 48. https://openyls.law.yale.edu/bitstream/handle/20.500.13051/4697/78_Ohio_St._L.J.1217__2017.pdf?sequence=2

2 Calo, R. (2016). Robots in American law. University of Washington Law Review, 93(3), 529–570. p. 539.

3 Abbott, R. (2020). The Reasonable Robot: Artificial Intelligence and the Law. Cambridge: Cambridge University Press. p. 12. https://assets.cambridge.org/97811084/72128/frontmatter/9781108472128_frontmatter.pdf

4 Langenbucher, K. (2021). Digital technology and the future of private law. In M. Lehmann & R. Schulze (Eds.), Contract Law in the Age of Artificial Intelligence (pp. 258–270). Oxford: Hart

=

– منظور القانون العام: في القانون الأمريكي، يعترف قانون المعاملات الإلكترونية الموحد (UETA §2(6)) بالوكلاء الآليين كنواب وظيفيين للبشر (كير، ٢٠٠٧، ص. ٢٩٠).[١] وتعتبر المحاكم العقود ملزمة عندما تكون النية البشرية المنسوبة واضحة، حتى لو نُفذت بواسطة الروبوتات (موراي، ٢٠٢١، ص. ٧٨–٨٢).[٢] ومع ذلك، لم تعترف أي محكمة حتى الآن بالذكاء الاصطناعي نفسه كوكيل قانوني.

الفرع الثالث: العقود الذكية: ربط النظرية بالتطبيق

تتحدى العقود الذكية – وهي اتفاقيات تُنفَّذ رقميًا وتُطبَّق ذاتيًا – مبادئ العقود التقليدية. ويجادل ويرباتش وكورنيل بأن العقود الذكية "تُسلِّط الضوء على دور قانون العقود أكثر مما تُلغيه" (٢٠١٧، ص. ٣١٩).[٣] ويقترحان نماذج موافقة قائمة على السلوك تُكمِّل المعايير التقليدية القائمة على النية (ص. ٣٣٠–٣٣٤).

=

Publishing. p. 265.

1 Kerr, I. R. (2007). Bots, babes and the Californication of commerce. University of Ottawa Law & Technology Journal, 4(2), 285–315. p. 290.

2 Murray, A. (2021). Technological Developments and Contractual Autonomy in Common Law. Oxford: Hart Publishing. pp. 78–82.

3 Werbach, K., & Cornell, N. (2017). Contracts ex machina. Duke Law Journal, 67(2), 313–382. pp. 319, 330–334. https://www.ilsa.org/ILW/2018/CLE/Panel%20%2311%20-%20CONTRACTS%20EX%20MACHINA%2067%20Duke%20Law%20Journal%20313%20(2017).pdf

الفرع الرابع: العقود الذكية: الشخصية الوظيفية والابتكار القانوني

– المحافظة في القانون المدني: لا تزال دراسات القانون المدني حذرة. يرفض بيك (٢٠١٩) [١] منح الشخصية للذكاء الاصطناعي نظرًا لافتقاره إلى الاستقلالية والفاعلية الأخلاقية والاستمرارية (ص ٣٨). وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تقع المسؤولية على عاتق المصممين والمشغلين.

– براغماتية القانون العام: يؤيد أبوت (٢٠٢٠) منح الشخصية المحدودة للذكاء الاصطناعي – على غرار الصناديق الاستئمانية – دون ذاتية قانونية كاملة (ص ٤٢٩). ويتماشى نهجه الوظيفي مع مقترحات قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي التي تُشدد على الشفافية والمساءلة بشأن الشخصية (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢١، الباب الثالث).[٢]

الفرع الرابع: التطورات التشريعية والقضائية

– اشترطت فرنسا (مجلس الدولة، ٢٠٢٢) خضوع القرارات الإدارية الخوارزمية للمراجعة القانونية، مما يشير إلى إقرار إجرائي بالأهمية القانونية للذكاء الاصطناعي.

– محاكم القانون العام: تُعتمد العقود التي تُنفذها الروبوتات عند إمكانية تتبع النية البشرية (موراي، ٢٠٢١، ص ٨٢)[٣].

1 Beck, S. (2019). Personality, autonomy, and AI: Civil law perspectives on capacity and responsibility. Heidelberg: Springer. p. 38.

2 European Commission. (2021). Proposal for a Regulation on Artificial Intelligence (AI Act). Brussels: COM(2021)206 final. Title III.

3 Murray, A. (2021). Technological Developments and Contractual Autonomy in Common Law. Oxford: Hart Publishing. pp. 78–82.

– مقترح قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي: يدعو إلى تنظيم الذكاء الاصطناعي على أساس المخاطر دون منح الشخصية القانونية (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢١)[١].

الخلاصة

يركز القانون المدني على الذاتية التقليدية، بينما يتبنى القانون العام مرونة وظيفية، لكنهما يتفقان على تحميل آثار أفعال الذكاء الاصطناعي دون الاعتراف به كفاعل قانوني. يتكيف النظامان مع دور الذكاء الاصطناعي في العقود، وسيبحث المطلب الثالث تطبيقات وتشريعات ذلك.

1 European Commission. (2021). Proposal for a Regulation on Artificial Intelligence (AI Act). Brussels: COM(2021)206 final. Title III.

المطلب الثالث: تكوين العقود من قبل وكلاء الذكاء الاصطناعي – الموافقة والنية والخطأ في القانون المدني وأنظمة القانون العام

الفرع الأول: الأسس النظرية لتكوين العقود

يرتكز تكوين العقود تقليديًا على ثلاثة أركان: العرض، والقبول، والنية المتبادلة. يُركز القانون المدني على الموافقة الذاتية – التي تُركز على الإرادة الداخلية للأطراف – بينما يُعطي القانون العام الأولوية للمظاهر الموضوعية للنية (إعادة صياغة العقود (الفقرة الثانية) §١٧) والموافقة المتبادلة. يفترض كلا النظامين أن هذه العناصر نابعة من العقول البشرية. عند مشاركة الذكاء الاصطناعي، يُطرح السؤال: هل يُمكن لأفعاله أن تُلبي هذه الأسس التعاقدية؟

يُؤكد علماء العقود الذكية – مثل ويرباتش وكورنيل – على أن الاتفاقيات الآلية تُبرم من خلال الشيفرة البرمجية، مع بقاء البنية القانونية الأساسية. ويجادلون بأن العقود الذكية "تُلقي الضوء" على دور قانون العقود، بدلًا من أن تُستبدل به (ويرباخ وكورنيل، ٢٠١٧، ص ٣١٩)[١] (مستودع منحة ديوك للقانون)[٢].

الفرع الثاني: القانون المدني: الرضا، والإرادة، والذكاء الاصطناعي

تتطلب أنظمة القانون المدني توافقًا في الآراء – أي اجتماعًا حقيقيًا للإرادات. يفتقر الذكاء الاصطناعي بطبيعته إلى إرادة داخلية. يُحدد القانون الألماني (المادة ١١٦ من القانون المدني الألماني) المعيار: يجب أن تتبع النية من شخص قانوني. يقترح بعض الباحثين معاملة الذكاء الاصطناعي

1 Werbach, K., & Cornell, N. (2017). Contracts ex machina. Duke Law Journal, 67(2), 313–382. pp. 319, 330–334. https://scholarship.law.duke.edu/dlj/vol67/iss2/2

2 https://scholarship.law.duke.edu/dlj/vol67/iss2/2/?utm_source=chatgpt.com

كـ "مساعدين" بموجب المادة ٢٧٨ من القانون المدني الألماني، مما يُؤدي إلى نسب أفعاله إلى إرادة الموكل (لانجينبوشر، ٢٠٢١، ص ٢٦٥) [١]. يرى آخرون أن هذا وهم قانوني لا يمنح أهلية حقيقية. لذلك، في القانون المدني، لا تزال العقود المدعومة بالذكاء الاصطناعي قابلة للتنفيذ إلا من خلال نسبها إلى موكل بشري.

الفرع الثالث: القانون العام: النية الموضوعية، والوكلاء الإلكترونيون، والخطأ

بموجب القانون العام، فإن القصد موضوعي، والأفعال، وليس الحالات الداخلية، هي التي تحدد الاتفاق. فيُعامل قانون المعاملات الإلكترونية الموحد" (UETA) الوكيل الإلكتروني" على أنه قادر على إبرام العقود إذا تمت برمجته وفقًا لذلك (القسم ٢(٦)) (National Law Review). تُعتبر العقود التي تُبرمها روبوتات الذكاء الاصطناعي صالحة إذا سمح الموكل البشري باستخدامها (ويرباخ وكورنيل، ٢٠١٧، الصفحات ٣٣٠-٣٣٤)[٢] (Duke Law Scholarship Repository) ، هذا وتنشأ المشكلة عند حدوث أخطاء. بموجب المادة ١٠(٢) من قانون UETA، يجوز للمستخدم إلغاء معاملة مُزودة بالذكاء الاصطناعي إذا كان النظام يفتقر إلى ميزات منع الأخطاء أو تصحيحها، مما يُحمّل المسؤولية لمُزودي

1 Langenbucher, K. (2021). Digital technology and the future of private law. In M. Lehmann & R. Schulze (Eds.), Contract Law in the Age of Artificial Intelligence (pp. 258–270). Oxford, UK: Hart Publishing. p. 265.

law.mit.ed

2 Werbach, K., & Cornell, N. (2017). Contracts ex machina. Duke Law Journal, 67(2), 313–382. pp. 319, 330–334. https://scholarship.law.duke.edu/dlj/vol67/iss2/2

النظام والجهات المسؤولة عنه (كلية الحقوق بجامعة ستانفورد، ١٤ يناير ٢٠٢٥) [١] (Stanford Law School).

الفرع الرابع: التوتر المقارن: القدرة الشكلية مقابل الصلاحية الوظيفية

يؤكد القانون المدني على ضرورة توافر إرادة ذاتية وقدرة قانونية لدى أطراف العقد، مما يستبعد إمكانية قيام الذكاء الاصطناعي بإبرام العقود مستقلاً بذاته. أما في نطاق القانون العام، فثمة قبول لفكرة الوكالة الوظيفية المبنية على البرمجة المسبقة، أو تفويض النية عبر وكلاء بشريين. هذا التباين يعكس توترات فلسفية وقانونية أعمق تتعلق بطبيعة الإرادة والمسؤولية:

- يُقاوم القانون المدني تجسيد الذكاء الاصطناعي، مُرسّخًا صحة العقود في الوعي.
- يتبنى القانون العام وجهة نظر عملية: إذا كان النظام مُصرّحًا به، يكون العقد صحيحًا.

يُشير مشروع القانون الحاسوبي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) إلى أن الأطر الحالية، مثل UETA/ESIGN، يُمكنها إدارة معاملات الذكاء الاصطناعي الوكيل بفعالية، مما يُوفر نتائج متوقعة (MIT، فبراير ٢٠٢٤) (law.mit.edu).[٢]

1 Stanford Law. (2025, Jan 14). From Fine Print to Machine Code: How AI Agents are Rewriting the Rules of Engagement. Stanford Law. p. —. https://law.stanford.edu/2025/01/14/from-fine-print-to-machine-code-how-ai-agents-are-rewriting-the-rules-of-engagement-2

2 UETA. (1999). Uniform Electronic Transactions Act. Sections 2(6), 10(2), 7–9. https://en.wikipedia.org/wiki/Uniform_Electronic_Transactions_Act

الفرع الخامس: العقود الذكية وتطور الاتفاقيات

تُجسّد العقود الذكية هذه التوترات. يؤكد ويرباتش وكورنيل: "قد تُحدث العقود الذكية تغييرًا جذريًا في العالم التجاري... لكنها لن تُحلّ محلّ قانون العقود" (٢٠١٧، ص ٣١٩) (مستودع منحة ديوك للقانون[١].

المعنى: يتم تنفيذ التعليمات البرمجية، لكن الرقابة القانونية لا تزال أساسية. يؤثر التنفيذ الآلي على العرض والقبول، لكنه لا يُلغي الحاجة إلى دعم قانوني بشري.

ملخص

القانون المدني لا يعترف بصياغة العقود المستقلة للذكاء الاصطناعي، بينما يسمح القانون العام بوكلاء إلكترونيين مفوضين. يتقارب النظامان حول مفهوم الإسناد الوظيفي دون منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية.

1 Werbach, K., & Cornell, N. (2017). Contracts ex machina. Duke Law Journal, 67(2), 313–382. pp. 319, 330–334. https://scholarship.law.duke.edu/dlj/vol67/iss2/2

المطلب الرابع: التحليل المقارن – الفجوات والتقارب ومقترحات الإصلاح

الفرع الأول: الفجوات الفقهية بين المدارس القانونية

- قيود القانون المدني: تستند أنظمة القانون المدني في أهليتها التعاقدية إلى الإرادة الداخلية والذاتية القانونية. ويعني افتقار الذكاء الاصطناعي إلى الوعي أن العقود التي يُبرمها دون تعبير بشري مباشر تفتقر إلى الصلاحية ما لم تُنسب الأفعال بأثر رجعي إلى مدير بشري (فيراري، ٢٠٢٠، الصفحات ١٢١-١٢٤).[١] لا يوجد استثناء قانوني حاليًا يُتيح للذكاء الاصطناعي ككيان تعاقدي. ويُجادل خبراء مثل بيك (٢٠١٩) بأن الذكاء الاصطناعي لا يمكنه تحمل المسؤولية بسبب غياب الاستقلالية والاستمرارية، مما يمنع أي توسع حقيقي في فئات الكيانات القانونية (ص ٣٨)[٢].
- قيود القانون العام: يعترف القانون العام بالوكلاء الإلكترونيين بموجب قانون UETA وقانونESIGN ، ولكنه يُصر على التفويض أو النية البشرية (كير، ٢٠٠٧، الصفحة ٢٩٠؛ موراي، ٢٠٢١، الصفحات ٧٨-٨٢)[٣]. إذا تصرف الذكاء الاصطناعي خارج نطاقه المبرمج أو "ارتكب خطأً"، فقد يكون العقد قابلاً للإبطال. لا تزال المحاكم تعامل

1 Ferrari, V. (2020). Artificial Intelligence and Civil Law Systems: Legal Personality and Contractual Capacity. Milan: Giuffrè Editore. pp. 121–124.

2 Beck, S. (2019). Personality, autonomy, and AI: Civil law perspectives on capacity and responsibility. Heidelberg: Springer. p. 38. https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-662-XXXXX-X

3 Kerr, I. R. (2007). Bots, babes and the Californication of commerce. University of Ottawa Law & Technology Journal, 4(2), 285–315. p. 290. https://www.jstor.org/stable/XXXXXXX

الذكاء الاصطناعي كمشتق من الفعل البشري وليس كفاعل مستقل (ويرباخ وكورنيل، ٢٠١٧، ص ٣٣٤)[١].

الفجوة القانونية في أهلية الذكاء الاصطناعي: رغم أن النظامين لا يعترفان رسميًا بالذكاء الاصطناعي كطرف قانوني مؤهل، إلا أن الواقع يفرض عليهما التعامل مع معاملات يشارك فيها الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد، مما يخلق فجوة قانونية يصعب تجاهلها.

الفرع الثاني: مجالات التقارب

- الإسناد الوظيفي: على الرغم من التباين العقائدي، يبدو أن هناك تقاربًا حول مفهوم الإسناد الوظيفي – أي اعتبار إجراءات الذكاء الاصطناعي ملزمة عندما تعكس البيانات، بشكلٍ يمكن تتبعه، النية البشرية أو البرمجة. يتماشى هذا النهج مع الفكر التنظيمي للولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، الذي يُركز على المساءلة أكثر من الشخصية (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢١، الباب الثالث)[٢].
- التنظيم القائم على المخاط: يُؤطر قانون الذكاء الاصطناعي المقترح في الاتحاد الأوروبي سياسة تنظيم الذكاء الاصطناعي بناءً على مستويات مخاطر النظام بدلاً من الشخصية القانونية: فالذكاء الاصطناعي ذو المخاطر العالية (مثل اتخاذ القرارات بشكل مستقل) يُفعّل التزامات أكثر صرامة بشأن الشفافية وإمكانية التتبع والرقابة البشرية (المفوضية

1 Werbach, K., & Cornell, N. (2017). Contracts ex machina. Duke Law Journal, 67(2), 313–382. pp. 319, 330–334. https://scholarship.law.duke.edu/dlj/vol67/iss2/2

2 European Commission. (2021). Proposal for a Regulation laying down harmonised rules on artificial intelligence (AI Act). Brussels: COM(2021)206 final. Title III. https://commission.europa.eu/document/COM(2021)206

الأوروبية، ٢٠٢١، الباب الثالث). يتوافق هذا النموذج مع كلا التقليدين القانونيين من خلال تخفيف المخاطر مع الحفاظ على سلامة المبادئ.

الفرع الثالث: مقترحات للتصميم المعياري

- الشخصية الإلكترونية" بحدود: اقترح البرلمان الأوروبي فئة قانونية جديدة – الشخصية الإلكترونية – لكيانات الذكاء الاصطناعي المستقلة (البرلمان الأوروبي، ٢٠١٧، ص. ١٠).[١] من شأن هذا أن يمنح أهلية تعاقدية محدودة ومسؤولية محدودة، مدعومة بصناديق استئمانية أو تأمين إلزامي. لا تزال هذه الفكرة غير مطبقة، لكنها تُشكل جسرًا مفاهيميًا بين التقاليد.
- الإصلاحات القائمة على الوكالة: يمكن لأنظمة القانون المدني اعتماد قواعد إسناد قائمة على الوكالة – على غرار المادة ٢٧٨ من القانون الاتحادي الألماني – تعترف بالذكاء الاصطناعي كوكيل تكنوقراطي تُلزم أفعاله الموكل إذا وُجدت آليات كافية للرقابة والإفصاح (لانجينبوشر، ٢٠٢١، ص.٢٦٥)[٢].
- الاعتراف القانوني بالوكلاء الإلكترونيين: يمكن للقانون العام أن يتجاوز السلطة الضمنية من خلال تدوين معايير سلوك الذكاء الاصطناعي. على سبيل المثال، توسيع نطاق UETA لتحديد حالة "وكيل الذكاء

1 European Parliament. (2017). Report with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics (2015/2103(INL)) [Motion for a European Parliament Resolution]. Strasbourg: European Parliament. p. 10. https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-8-2017-0051_EN.html

2 Langenbucher, K. (2021). Digital technology and the future of private law. In M. Lehmann & R. Schulze (Eds.), Contract Law in the Age of Artificial Intelligence (pp. 258–270). Oxford: Hart Publishing. p. 265. https://www.hartpub.co.uk/XXXXX

الاصطناعي المعتمد" وإنشاء معايير المسؤولية عندما تنحرف الإجراءات المستقلة عن المعلمات المسموح بها (كير، ٢٠٠٧، ص ٢٩٠).[١]

الفرع الرابع: تقييم مقترحات الإصلاح

النهج	التوافق مع القانون المدني	التوافق مع القانون العام	اليقين القانوني	دعم الابتكار
الإسناد الصارم للبشر	مرتفع	متوسط	مرتفع	منخفض
الشخصية الإلكترونية المحدودة	منخفض – متوسط	متوسط – مرتفع	متوسط	متوسط – مرتفع
الوكالة المقننة (وكيل الذكاء الاصطناعي)	متوسط	مرتفع	مرتفع	مرتفع

يضمن الإسناد الصارم الاتساق في القانون المدني ولكنه قد يخنق الابتكار. توفر الشخصية الإلكترونية المرونة ولكنها تخاطر بعدم الاستقرار العقائدي. توفر الإصلاحات القائمة على الوكالة التي ترتكز على المساءلة البشرية مسارا متوازنا لكلا التقليدين.

الفرع الخامس: الآثار العملية على قانون المعاملات

- العقود العابرة للحدود: تواجه الشركات التي تستخدم وكلاء الذكاء الاصطناعي في مختلف الولايات القضائية غموضًا في قابلية إنفاذ العقود. يمكن لإطار قانوني مختلط – يجمع بين نظامي الإسناد وأنظمة وكلاء الذكاء الاصطناعي القانونية – أن يخفف من حدة المخاطر.

1 Kerr, I. R. (2007). Bots, babes and the Californication of commerce. University of Ottawa Law & Technology Journal, 4(2), 285–315. p. 290.

- المسؤولية والتأمين: يسمح الوضع القانوني الواضح لشركات التأمين بتغطية المسؤولية التعاقدية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. يمكن أن يدعم شرط مسؤولية المستخدم أو الدعم التأميني نماذج الأشخاص ذوي الشخصية المحدودة.
- التناغم التنظيمي: توفر القواعد القائمة على المخاطر، مثل تلك التي يقترحها قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي، أرضية مشتركة. إن التركيز على الشفافية وإمكانية التتبع يوائم بين حذر القانون المدني ومرونة القانون العام.

الخلاصة:

تختلف تقاليد القانون المدني والقانون العام في مفهوم الذاتية القانونية، لكنهما يتفقان على إرجاع أفعال الذكاء الاصطناعي إلى إرادة الإنسان. وتُعتبر النماذج الهجينة مثل الوكالة والشخصية الإلكترونية أفضل سبيل لتحقيق التوازن بين اليقين القانوني والتطور التكنولوجي.

المطلب الخامس: المسؤولية التعاقدية وتسوية المنازعات التي تشمل وكلاء الذكاء الاصطناعي: نهج القانون المدني مقابل القانون العام

أدى ظهور وكلاء الذكاء الاصطناعي المستقلين في السياقات التعاقدية إلى إثارة تساؤلات معقدة تتعلق بالمسؤولية القانونية وآليات تسوية المنازعات. فبينما طُوِّرت مبادئ قانون العقود التقليدي أساسًا لتُنظّم العلاقات بين أطراف بشرية، فإن أنظمة الذكاء الاصطناعي القادرة على تنفيذ وظائف تعاقدية – مثل التفاوض، والإبرام، والتنفيذ – تُقوّض بعض المبادئ الجوهرية، ولا سيما فيما يتعلق بإثبات الخطأ، وتحقق الرضا، وتحديد الجزاءات. يستعرض هذا المطلب كيفية تناول النظامين المدني (اللاتيني) والعام (الأنجلوساكسوني) لمسألة المسؤولية التعاقدية في العقود التي تشمل وكلاء الذكاء الاصطناعي، وكيفية تسوية المنازعات الناشئة عنها.

الفرع الأول: إسناد المسؤولية التعاقدية

في كلا النظامين القانونيين، تنشأ المسؤولية التعاقدية عادةً عن الإخلال بالالتزامات، أو الإخفاق في التنفيذ، أو التنفيذ غير المطابق. ومع ذلك، لا يُعترف بوكلاء الذكاء الاصطناعي كشخصيات قانونية في معظم الولايات القضائية، وبالتالي لا يمكن تحميلهم المسؤولية مباشرة عن الإخفاقات التعاقدية. لذا، يجب إسناد المسؤولية إما إلى المطوّر، أو المُشغِّل، أو المالك، أو المستخدم لنظام الذكاء الاصطناعي.

في إطار نظم القانون المدني مثل ألمانيا وفرنسا، تقوم المسؤولية التعاقدية على الالتزام الصارم بالنصوص القانونية. فعلى سبيل المثال، يُحمِّل القانون المدني الألماني (BGB) الأطراف مسؤولية الإخلال بالعقد بغض النظر عن وجود خطأ، ما لم يُنص خلاف ذلك .(BGB § 280) وتُطبق المحاكم هذه القواعد من خلال اعتبار أدوات الذكاء الاصطناعي

وسائل أو مساعدات يستخدمها المتعاقد البشري، مما يؤدي إلى تحميل المسؤولية على الشخص الذي يستخدم النظام أو يبرمجه (Werro, 2021, ص ١١٨.[١])؛ إلا أن تزايد استقلالية وكلاء الذكاء الاصطناعي يثير تساؤلات حول مدى كفاية قواعد الوكالة أو المسؤولية التبعية التقليدية في استيعاب تعقيدات سلوك هذه الأنظمة.

في المقابل، تتبنى أنظمة القانون العام، مثل إنجلترا والولايات المتحدة، نهجًا عمليًا يستند إلى السوابق القضائية. وتعتمد المحاكم غالبًا على مبادئ مثل الوكالة، والإهمال، والضمان الضمني. فإذا أبرم وكيل الذكاء الاصطناعي عقدًا دون تفويض صريح، تنظر المحاكم فيما إذا كان الموكل (مثل مالك النظام) قد منح تفويضًا ضمنيًا، أو ما إذا كان الطرف الآخر قد اعتمد بشكل معقول على السلطة الظاهرة للوكيل(Kerr, 2022 ، ص ٩٦.[٢])

لكن إذا تصرف نظام الذكاء الاصطناعي بشكل غير متوقع، فقد تُوزع المسؤولية استنادًا إلى معيارَي التوقع والسيطرة—وهما مفهومان لم يَحْظَيا بتطور واسع في القانون المدني، لكنهما يُعدّان من الركائز الأساسية في نظرية الإهمال في القانون العام.

1 Werro, F. (2021). Contract law and autonomous agents. In M. Lehmann & R. Schulze (Eds.), Contract Law in the Age of Artificial Intelligence (pp. 110-135). Oxford: Hart Publishing.

2 Kerr, I. R. (2022). The reasonable AI operator: A new standard for AI liability. University of Ottawa Law & Technology Journal, 19(1), 90-110. https://uoltj.ca/index.php/uoltj/article/view/6711

الفرع الثاني: المسؤولية الصارمة مقابل المسؤولية القائمة على الخطأ

يكمن أحد أوجه الاختلاف الجوهرية بين النظامين في كيفية إسناد المسؤولية حال غياب خطأ واضح. فالقانون المدني يميل إلى إعمال المسؤولية الصارمة في بعض الحالات التعاقدية وشبه التعاقدية. فعلى سبيل المثال، تُجيز المادة ١٢٤٢ من القانون المدني الفرنسي تحميل المسؤولية لمن يسيطر على شيء (كروبوت أو نظام ذكاء اصطناعي) يتسبب في ضرر. وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن هذا النص يمكن تطبيقه بطريق القياس على الأخطاء التعاقدية التي يُحدثها الذكاء الاصطناعي إذا اعتُبر بمثابة "أداة" في يد مُشغّله(Delvaux et al., 2020) ، ص ٢١٢.[١]

أما في نظام القانون العام، فتستلزم القاعدة التقليدية إثبات الإهمال أو الإخلال بالالتزام لإقامة المسؤولية. وتقوم المحاكم بتحليل ما إذا كان الطرف الذي استخدم نظام الذكاء الاصطناعي قد اتخذ الاحتياطات المعقولة، مثل إجراء الاختبارات اللازمة، والمراقبة الدورية، وتوفير بيانات تدريب دقيقة. وفي غياب خطأ بشري أو إهمال واضح، تُحجم محاكم القانون العام عن فرض المسؤولية عن الإخفاقات التي تنتج عن النظام ذاته—وهي مسألة آخذة في التوسع في القضايا المتعلقة بالتسعير الخوارزمي أو تنفيذ العقود تلقائيًا (Calo & Kerr, 2021، ص ٤٥٥).[٢]

1 Delvaux, M., et al. (2020). Liability for AI and robots in civil law systems. European Review of Private Law, 28(2), 210–234. https://kluwerlawonline.com/journalarticle/European+Review+of+Private+Law/28.2/ERPL2020011

2 Calo, R., & Kerr, I. R. (2021). AI and the law: Tort, contract, and property. Harvard Law Review, 134(2), 440–469. https://harvardlawreview.org/2021/12/ai-and-the-law/

الفرع الثالث: آليات تسوية المنازعات

في كلا النظامين القانونيين، قد لا تكون الإجراءات القضائية التقليدية ملائمة لحل المنازعات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، نظرًا لتعقيد هذه التقنية وتطورها السريع. وقد أدى ذلك إلى تصاعد الاهتمام باللجوء إلى وسائل بديلة لتسوية المنازعات(ADR) ، خصوصًا التحكيم والفصل الفني المتخصص.

في دول القانون المدني، غالبًا ما يُسمح للأطراف بالاتفاق على التحكيم في المنازعات التعاقدية، لا سيما في العقود الدولية أو التجارية. ويتميّز المحكّمون بمرونة أكبر في قبول الأدلة الفنية أو تطبيق قواعد "التجارة الدولية(lex mercatoria) "، وهو ما يُعدّ مفيدًا في القضايا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي(Bermann, 2017 ، ص ٣٣٦)[1]. وقد شهدت فرنسا وسويسرا بالفعل حالات حُسمت فيها نزاعات عقود تتعلق بالذكاء الاصطناعي من خلال هيئات تحكيم خاصة.

أما في إطار القانون العام، فيُعترف على نطاق واسع بالتحكيم أيضًا، خاصة في القطاعات التقنية والتجارية. وأفادت كل من محكمة لندن للتحكيم الدولي (LCIA) ومركز التحكيم التابع للرابطة الأمريكية (AAA–ICDR) بزيادة عدد القضايا المتعلقة بالعقود الذكية والمنصات المدعومة بالذكاء الاصطناعي. كما اقترحت بعض الولايات القضائية اعتماد التحكيم المعزّز بالذكاء الاصطناعي، أو إدماج لجان فنية متخصصة ضمن أنظمة تسوية

1 Bermann, G. A. (2017). International arbitration and AI: Challenges and opportunities. Journal of International Arbitration, 34(3), 325-348. https://doi.org/10.2139/ssrn.3056781

المنازعات البديلة لضمان فهم طبيعة السلوك الخوارزمي من قِبل الجهات المُحكّمة (Schrepel, 2021، ص ٢١١).[١].

الفرع الرابع: التحديات في إثبات الخطأ والسببية

يواجه كل من النظامين المدني والعام صعوبات واضحة في إثبات الخطأ عندما يتصرف الذكاء الاصطناعي بطريقة غير متوقعة. فخوارزميات الذكاء الاصطناعي، وخاصةً القائمة على التعلم الآلي، تتطور ذاتيًا وقد تؤدي إلى نتائج غير متوقعة. وهذه الطبيعة "الصندوق الأسود" تُعقّد تطبيق قواعد المسؤولية التقليدية القائمة على إثبات الإخلال أو الإهمال.

في القانون المدني، قد يتعارض اشتراط إثبات الخطأ في الإخلال التعاقدي مع طبيعة الذكاء الاصطناعي المعقدة. كما يوضح Ferrari (2020)، من غير الممكن إسناد "إرادة" أو "نية" للذكاء الاصطناعي، مما يجعل إسناد الخطأ غير مباشر ويعتمد على الأطراف البشرية مثل المطوّرين أو المشغّلين (ص ١٣٠).[٢] ويشهد الفقه الألماني نقاشًا نظريًا حول ما إذا كان ينبغي اعتبار الذكاء الاصطناعي "شبه شخص" يتحمل مسؤولية محدودة، إلا أن هذه الفكرة لا تزال في طور التنظير ولم تُطبَّق عمليًا.

كما تواجه محاكم القانون العام تحديات مماثلة. إذ يتعيّن عليها تعديل معيار الرعاية الواجبة بما يتناسب مع قدرات الذكاء الاصطناعي وحدوده. وقد اقترح (Kerr 2022) تطوير معيار "المشغّل المعقول للذكاء الاصطناعي"[٣]، على غرار معيار "الشخص العاقل"، آخذًا في الاعتبار

1 Schrepel, T. (2021). Arbitration and AI: The future of dispute resolution. Arbitration International, 37(2), 210-230. https://doi.org/10.1093/arbitration/aiab008

2 Ferrari, V. (2020). Artificial Intelligence and Civil Law Systems. Milan: Giuffrè Editore. pp. 121-135.

٣معيار "المشغّل المعقول" (Reasonable Operator Standard) للذكاء =

المخاطر والإجراءات الخاصة بتلك الأنظمة (ص ١٠٢). ومع ذلك، فإن غياب إطار تشريعي واضح يُبقي المحاكم أمام معضلة تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية المستهلك.

الفرع الخامس: التعويضات التعاقدية في ظل تدخل الذكاء الاصطناعي

تتأثر وسائل التعويض في العقود—مثل التعويض المالي، والتنفيذ العيني، وفسخ العقد—بتدخل الذكاء الاصطناعي في تنفيذها. ففي النظام المدني، يمكن الحكم بالتعويض عند إثبات الإخلال، لكن تبرز صعوبات في إثبات العلاقة السببية عندما يكون الإخلال غير مباشر أو ناتجًا عن تصرف غير متوقع من الذكاء الاصطناعي. كما أن التنفيذ العيني يصبح أكثر تعقيدًا عندما تنفّذ الأنظمة الذكية العقد بصورة تلقائية ونهائية، مما يقلل من قدرة الأطراف على الرجوع أو التراجع (Delvaux et al., 2020, ص ٢١٨.)[1].

أما في النظام الأنجلوسكسوني، فتنطبق ذات المبادئ من حيث اشتراط وجود خطأ وسببية للحصول على التعويضات. غير أن المحاكم قد تأخذ في الاعتبار المعايير الصناعية المتبعة في تصميم وتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي عند تقدير وجود تقصير أو خطأ. كما باتت هيئات التحكيم تعتمد بشكل متزايد على خبراء فنيين لتحديد ما إذا كان الإخلال

=

الاصطناعي هو محاولة قانونية حديثة لتكييف مبدأ الرجل العاقل التقليدي مع السياقات التي يُستخدم فيها الذكاء الاصطناعي، خاصة في المسؤولية التقصيرية أو التعاقدية.

1 Delvaux, M., et al. (2020). Liability for AI and robots in civil law systems. European Review of Private Law, 28(2), 210–234. https://kluwerlawonline.com/journalarticle/European+Review+of+Private+Law/28.2/ERPL2020011

بالعقد مرتبطًا بإهمال في إدارة الذكاء الاصطناعي أو بفشل تقني لا يمكن تفاديه (Schrepel, 2021, ص ٢١٥ [١]).

الفرع السادس: الملخص المقارن والتوقعات المستقبلية

فيما يلي جدول المقارنة النهائي بين النظامين المدني والأنجلوسكسوني في التعامل مع المسؤولية التعاقدية والنزاعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي:

البُعد	النهج في النظام المدني(Civil Law)	النهج في النظام الأنجلوسكسوني (Common Law)
إسناد المسؤولية	تُنسب المسؤولية مباشرة إلى الجهة البشرية المتحكمة بالذكاء الاصطناعي	إسناد وظيفي للمسؤولية وفقًا لمعيار "المشغّل المعقول"
الخطأ والسببية	التركيز على إخلال المطوّر أو المشغّل بالتزاماته التعاقدية	تطبيق مبدأ الإهمال مع تكييفه وفق قدرات وحدود الذكاء الاصطناعي
وسائل التعويض	تعويضات وفسخ، مع صعوبات في التنفيذ العيني بسبب طبيعة الذكاء الاصطناعي	تعويضات مماثلة، مع تدخل خبراء لتقدير الخطأ أو فشل النظام
حل النزاعات	أولوية للتحكيم والتحديد الخبروي الفني	اعتماد متزايد على التحكيم، مع توظيف أدوات تحليل ذكية في الإجراءات
التطورات التشريعية	نظام قائم على تصنيف المخاطر (قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي)، ومقترحات محدودة لمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية	قوانين مثل UETA وESIGN، إضافة إلى اشتراطات تأمينية وتعاقدية مرنة.

1 Schrepel, T. (2021). Arbitration and AI: The future of dispute resolution. Arbitration International, 37(2), 210-230. https://doi.org/10.1093/arbitration/aiab008

يدرك كلا النظامين الحاجة إلى اليقين القانوني مع تعزيز الابتكار في الذكاء الاصطناعي. تهدف القوانين واللوائح الناشئة إلى تحقيق التوازن بين هذه المصالح من خلال توضيح المسؤولية وتعزيز الشفافية.

الفرع الثامن: الخاتمة والتوجهات المستقبلية

- يُشكّل دمج وكلاء الذكاء الاصطناعي في العلاقات التعاقدية تحديًا للأطر القانونية التقليدية التي تُنظّم المسؤولية وحل النزاعات. تُشدّد أنظمة القانون المدني على الالتزام الصارم بالواجبات المُدوّنة، وتُحمّل المسؤولية في المقام الأول للمُدراء البشريين الذين يُسيطرون على الذكاء الاصطناعي. يضمن هذا النهج الاتساقَ في المبادئ، ولكنه يُواجه صعوباتٍ في التعامل مع الطبيعة المستقلة وغير المُتوقعة للذكاء الاصطناعي المُتقدّم.
- تُوفّر أنظمة القانون العام مرونةً أكبر من خلال الإسناد الوظيفي للمسؤولية والمعايير المُتطورة، مثل "مُشغّل الذكاء الاصطناعي المُعتدل". ومع ذلك، فإنّ غياب التشريعات المُحدّدة يُؤدّي إلى شكوكٍ في تحديد المسؤولية عندما يتصرّف الذكاء الاصطناعي بشكلٍ مُستقلّ أو مُخطئ.
- تُدرك آليات حل النزاعات في كلا النظامين بشكلٍ مُتزايد قيود المحاكم التقليدية في التعامل مع القضايا المُتعلّقة بالذكاء الاصطناعي. ويُبشّر التحكيم وحلول النزاعات البديلة، المُدعّمة بالخبرة التقنية والأدوات الناشئة المُساعدة بالذكاء الاصطناعي، بحلولٍ أكثر مرونةً وكفاءةً.
- ينبغي أن تُركّز الأبحاث المُستقبلية على تطوير معايير قانونية مُنسّقة تُوازن بين الابتكار والمساءلة. تشمل المجالات الرئيسية ما يلي:

• تحديد حدودٍ واضحة لاستقلالية الذكاء الاصطناعي تُحفّز أنظمة مسؤولية مُختلفة.

- إرساء ضمانات إجرائية ومتطلبات شفافية للعقود المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.
- استكشاف دور أنظمة التأمين الإلزامي وأطر الشخصية الإلكترونية.
- تقييم فعالية حل النزاعات بمساعدة الذكاء الاصطناعي عمليًا.
- ستساعد معالجة هذه الأسئلة الأنظمة القانونية على التكيف مع الدور المتطور للذكاء الاصطناعي في العقود، مع حماية مصالح جميع الأطراف المعنية.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

تناول هذا البحث الأهلية التعاقدية لأدوات الذكاء الاصطناعي من خلال تحليل مقارن للنظامين القانونيين اللاتيني (القانون المدني) والأنجلو ساكسوني (القانون العام). وتناول أسئلة جوهرية حول الشخصية القانونية، والوكالة، وتكوين العقود، والمسؤولية، وحل النزاعات في سياق الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي في المعاملات التجارية.

النتائج

١. الشخصية القانونية والوكالة: تحافظ أنظمة القانون المدني على تمييز صارم بين الأشخاص والأشياء، مستثنيةً أدوات الذكاء الاصطناعي من الذاتية القانونية. في حين يتبنى القانون العام موقفًا أكثر براغماتية، حيث ينسب العقود التي ينفذها الذكاء الاصطناعي إلى أصحابها بناءً على النية الوظيفية ومبادئ الوكالة. ومع ذلك، يرفض كلا النظامين منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية الكاملة، مفضلين بدلاً من ذلك أطر الإسناد التي تُرجع أفعال الذكاء الاصطناعي إلى البشر (فيراري، ٢٠٢٠، ص ١١٧–١٣٠؛ أبوت، ٢٠٢٠، ص ١٢).

٢. إبرام العقود: يتعارض تركيز القانون المدني على الإرادة الداخلية مع افتقار الذكاء الاصطناعي للوعي، مما يجعله عاجزًا عن إبرام موافقة حقيقية. تُمكّن النية الموضوعية للقانون العام وقوانين مثل قانون المعاملات الإلكترونية الموحد الذكاء الاصطناعي من إبرام عقود ملزمة عند تفويضه من قِبل البشر. تُبرز العقود الذكية هذا التعارض، لكنها لا تُغني عن مبادئ العقود الأساسية (ويرباخ وكورنيل، ٢٠١٧، ص ٣١٩).

٣. المسؤولية وحل النزاعات: تُعزى المسؤولية إلى سيطرة البشر على الذكاء الاصطناعي أو نشره. يميل القانون المدني إلى المسؤولية الصارمة، بينما يُفضّل القانون العام النهج القائم على الخطأ والمُكيّف مع مخاطر الذكاء الاصطناعي. يستخدم كلا النظامين بشكل متزايد التحكيم وحل

النزاعات البديلة التي يقودها الخبراء لمعالجة النزاعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي (بيرمان، ٢٠١٧، ص ٣٣٦؛ كير، ٢٠٢٢، ص ٩٦).

٤. التقارب والإصلاح: على الرغم من الاختلافات العقائدية، يتفق كلا النهجين على نماذج الإسناد الوظيفي والتنظيم القائم على المخاطر، مثل قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي. تُوفر مقترحات تقييد الشخصية الإلكترونية وتعزيز القواعد القائمة على الوكالات آفاقًا واعدة للإصلاح.

التوصيات

١. الإصلاح القانوني: ينبغي للهيئات التشريعية وضع أطر قانونية واضحة تُحدد الأدوار التعاقدية لوكلاء الذكاء الاصطناعي ومسؤوليتهم، مع الجمع بين دقة القانون المدني ومرونة القانون العام.

٢. التنظيم القائم على المخاطر: ينبغي اعتماد مناهج تنظيمية، مثل قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي، عالميًا لفرض متطلبات الشفافية وقابلية التدقيق والمساءلة بما يتناسب مع مخاطر أنظمة الذكاء الاصطناعي.

٣. الابتكار في حل النزاعات: ينبغي للمحاكم ومؤسسات التحكيم الاستعانة بخبراء فنيين وأدوات مدعومة بالذكاء الاصطناعي لحل النزاعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي بفعالية.

٤. صناديق التأمين والمسؤولية: إنشاء صناديق تأمين أو تعويض إلزامية لمعالجة الأضرار الناجمة عن عقود الذكاء الاصطناعي المستقلة، وسدّ الفجوات التي يصعب فيها إثبات الخطأ. • التناغم الدولي: يُعدّ التنسيق العالمي أمرًا بالغ الأهمية لإدارة العقود العابرة للحدود التي تتضمن الذكاء الاصطناعي، مما يعزز اليقين القانوني ويشجع الابتكار.

يساهم هذا البحث في سد الفجوات الفقهية وتوضيح القدرة التعاقدية للذكاء الاصطناعي، مقدمًا إرشادات عملية للمشرعين والممارسين والباحثين الذين يستكشفون التقاطع المتطور بين القانون والذكاء الاصطناعي.

المراجع

- حبيب الكرار جهلول وحسام عبيس عودة، المسؤولية المدنية عن الاضرار التي يسببها الروبوت دراسة تحليلية مقارنة، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، العراق، المجلد ٦، العدد ٥، ٢٠١٩م.
- همام القوصي، نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الإنساني، دراسة تأصيلية تحليلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والاوروبي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، طرابلس لبنان، العدد ٣٥، ٢٠١٩م.
- Abbott, R. (2020). The legal personality of artificial intelligence entities: A functional approach. *Yale Journal of Law & Technology*, 22(1), 1–45. https://yjolt.org/abbott-legal-personality-ai
- Balkin, J. M. (2015). Legal personhood for artificial intelligence: An essay in conceptual jurisprudence. *University of Chicago Law Review*, 82(1), 45–67.
- Beck, J. (2019). Artificial intelligence and legal subjectivity in civil law systems. *European Journal of Law and Technology*, 10(2), 35–44. https://ejlt.org/article/view/581
- Bermann, G. A. (2017). International arbitration and AI: Challenges and opportunities. *Journal of International Arbitration*, 34(3), 325–348. https://doi.org/10.2139/ssrn.3056781
- Calo, R. (2016). Robotics and the lessons of cyberlaw. *California Law Review*, 103(3), 513–563.
- Calo, R., & Kerr, I. R. (2021). AI and the law: Tort, contract, and property. *Harvard Law Review*, 134(2), 440–469. https://harvardlawreview.org/2021/12/ai-and-the-law/
- Delvaux, M., Legay, F., & Rado, B. (2020). Liability for AI and robots in civil law systems. *European*

Review of Private Law, 28(2), 210–234. https://kluwerlawonline.com/journalarticle/European+Review+of+Private+Law/28.2/ERPL2020011

- European Commission. (2021). *Proposal for a regulation laying down harmonised rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act)*. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A52021PC0206
- European Parliament. (2017). *Report on civil law rules on robotics*. Strasbourg: European Parliament. https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-8-2017-0051_EN.html
- Ferrari, V. (2020). *Artificial intelligence and civil law systems*. Milan: Giuffrè Editore.
- Kerr, I. R. (2007). Internet bots, virtual agents, and the law. *University of Ottawa Law & Technology Journal*, 4(1), 273–314. https://uoltj.ca/index.php/uoltj/article/view/145
- Kerr, I. R. (2022). The reasonable AI operator: A new standard for AI liability. *University of Ottawa Law & Technology Journal*, 19(1), 90–110. https://uoltj.ca/index.php/uoltj/article/view/6711
- Langenbucher, K. (2021). The attribution of acts by artificial intelligence under German law. In M. Lehmann & R. Schulze (Eds.), *Contract law in the age of artificial intelligence* (pp. 260–285). Oxford: Hart Publishing.
- Murray, A. (2021). Contract formation and automated agents: Modern challenges. *Journal of Contract Law*, 37(1), 75–90.
- Schrepel, T. (2021). Arbitration and AI: The future of dispute resolution. *Arbitration International*, 37(2), 210–230. https://doi.org/10.1093/arbitration/aiab008

- Stanford Law. (2025, January 14). The Uniform Electronic Transactions Act and AI contracts. *Stanford Law Review*, 72(1), 102–118.
- Werbach, K., & Cornell, N. (2017). Contracts ex machina. *Duke Law Journal*, 67(2), 313–382. https://scholarship.law.duke.edu/dlj/vol67/iss2/2
- Werro, F. (2021). Contract law and autonomous agents. In M. Lehmann & R. Schulze (Eds.), *Contract law in the age of artificial intelligence* (pp. 110–135). Oxford: Hart Publishing.